"البنك المركزي يرفع المبالغ المخصصة لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى 700 مليون دينار ويمدد العمل بتأجيل الأقساط للقطاعات المتضررة من جائحة كورونا حتى نهاية العام بدون عمولات أو فوائد تأخير"

في ضوء استمرار الآثار السلبية لجائحة كورونا على القطاعات الاقتصادية المختلفة، وبهدف تقليل تلك الآثار وإعطاء الشركات والأفراد المتضررين الوقت الكافي الذي يمكنهم من سداد التزاماتهم تجاه البنوك اتخذ البنك المركزي الأردني الإجراءات التالية:

- زيادة سقف برنامج البنك المركزي الأردني لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة لمواجهة أزمة كورونا ليصبح (700) مليون دينار أردني بدلاً من (500) مليون دينار أردني.
- زيادة أجل القروض الممنوحة على برنامج البنك المركزي الأردني لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة لمواجهة أزمة كورونا سنة كاملة.
- زيادة سقف القروض الممنوحة لعدد من القطاعات (الخدمات السياحية عدا الفنادق، قطاع الجملة، قطاع التجزئة، وقطاع التعليم) ضمن برنامج البنك المركزي الأردني لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة لمواجهة أزمة كورونا.
- زيادة سقف التمويل لقطاع السياحة ضمن برنامج البنك المركزي الأردني لتمويل ودعم القطاعات الاقتصادية والبالغ حجمه (1.2) مليار دينار، ليصبح (4) مليون دينار بدلاً من (3) مليون دينار.
- تمديد العمل بتأجيل الأقساط للقطاعات المتضررة من جائحة كورونا حتى نهاية العام دون عمولات أو فوائد تأخير.

وفيما يلي تفاصيل الإجراءات المتخذة:

أولاً: برنامج البنك المركزي الأردني لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة لمواجهة أزمة كورونا:

1- زيادة سقف البرنامج ليصبح (700) مليون دينار أردني بدلاً من (500) مليون دينار أردني.

2- زيادة أجل القرض/ التمويل ليصبح (54) شهراً بدلاً من (42) شهراً، ومن ضمنها فترة سماح (12) شهراً (علماً بأن البنك المركزي كان قد أصدر تعميماً للبنوك بتاريخ 2020/11/4 سمح بموجبه بتمديد فترة السماح للقروض التي تم منحها مسبقاً ضمن هذا البرنامج حتى نهاية عام 2021).

3- زيادة سقف القرض/ التمويل المحدد لقطاع تجارة الجملة، ليصبح (350) ألف دينار بدلاً من (250) ألف دينار.

4- زيادة سقف القرض/ التمويل المحدد لقطاع تجارة التجزئة، ليصبح (75) ألف دينار بدلاً من (50) ألف دينار.

5- زيادة سقف القرض/ التمويل المحدد لقطاع التعليم ليصبح (750) ألف دينار بدلاً من (500) ألف دينار.

6- زيادة سقف القرض/ التمويل لقطاع الخدمات السياحية عدا الفنادق، ليصبح (350) ألف دينار بدلاً من (250) ألف دينار.

7- ينتهي العمل بهذا البرنامج في نهاية عام 2021.

ثانياً: زيادة سقف التمويل لقطاع السياحة ضمن برنامج البنك المركزي الأردني لتمويل ودعم القطاعات الاقتصادية والبالغ حجمه (1.2) مليار دينار، ليصبح (4) مليون دينار بدلاً من (3) مليون دينار.

حيث يؤكد البنك المركزي على استمرار العمل بالبرنامج سابقة الذكر، ويمكن لكافة القطاعات الاقتصادية التقدم للبنوك العاملة في المملكة للاستفادة منها، علماً بأن قيمة القروض التي استفلت من برنامج البنك المركزي الميسر لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة لمواجهة أزمة كورونا حتى تاريخه بلغت (454) مليون دينار، ساهمت بتوفير تمويل ل (5051) شركة، وبلغت قيمة القروض المقدمة ضمن البرنامج لتغطية الرواتب وأجور العاملين ما نسبته 40% من قيمة القروض الموافق عليها، وبقيمة تقارب (180) مليون دينار، وبما يخدم حوالي (85) ألف عامل على رأس عمله. وبرفع سقف البرنامج من (500) مليون دينار إلى (700) مليون دينار تم توفير مبلغ إضافي بقيمة (200) مليون دينار لهذه القطاعات.

في حين بلغ التمويل المقدم من خلال برنامج التمويل الميسر للقطاعات الاقتصادية والبالغ حجمه (1.2) مليار دينار خلال الجائحة مبلغ (298.9) مليون، منها مبلغ (63) مليون دينار لأغراض دفع الرواتب والأجور، ساهمت بتوفير رواتب لنحو (49) ألف عامل. يشار إلى أن هذا البرنامج ومنذ إطلاقة عام 2011 ساهم في تمويل (1,458) مشروعاً بقيمة مالية بلغت نحو (1084) مليون دينار. علماً بأن الرصيد المتاح للإقراض للقطاعات الاقتصادية المستهدفة ضمن هذا البرنامج يبلغ (541) مليون دينار.

ثالثاً: تمديد العمل بتعميمي البنك الصادرين في 2020/3/15 و2020/11/12 اللذان ينظمان عملية تأجيل الأقساط حتى 2021/12/30 وذلك على النحو التالي:

1- قيام البنوك بتأجيل الأقساط المستحقة على الشركات المتضررة من جائحة كورونا على ألا يعتبر ذلك هيكلة للتسهيلات، وألا يؤثر أيضاً على تصنيف الشركات الائتماني لدى شركة كريف، وألا تتقاضى البنوك عمولة أو تفرض فوائد تأخير على هذه الشركات جراء ذلك.

2- قيام البنوك بإجراء جدولة لمديونيات العملاء الذين تنطبق عليهم مفهوم الجدولة بدون دفعة نقدية ودون فوائد تأخير.

3- تأجيل أقساط عملاء التجزئة المتضررين من جائحة كورونا بما في ذلك دفعات البطاقات الائتمانية وقروض الإسكان والقروض الشخصية دون أية عمولة أو فوائد تأخير، علماً بأن مفهوم المتضرر يشمل الأفراد الذين انقطع دخلهم، أو راتبهم أو تم تخفيضه بسبب جائحة كورونا وجميع الأفراد الذين تم تأجيل زياداتهم و/ أو علاوتهم. وعليه فإن بإمكان العملاء المتضررين مراجعة بنوكهم لإجراء الترتيبات المناسبة مع تقديم ما يثبت تأثر دخلهم من جائحة كورونا وحتى نهاية عام 2021.

4- ويؤكد البنك المركزي على ضرورة قيام البنوك بالتعامل في هذه الظروف بأقصى درجات المرونة واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة بهدف التخفيف على الأفراد والقطاعات المتضررة.

ويأتي قرار التمديد بعد أن قامت البنوك منذ بداية الجائحة وحتى تاريخه بتأجيل أقساط تسهيلات للأفراد بحوالي (900) مليون دينار، كما قامت بتأجيل أقساط للشركات بما يفوق (1.9) مليار دينار منذ بداية الجائحة.